أثر الفساد على القيم الديمقراطية في العراق

أ.د عبد الجبار أحمد عبد الله

أستاذ العلوم السياسية

أثر الفساد على القيم الديموقراطية في العراق

أ . د عبد الجبار أحمد عبد الله /عميد كلية العلوم السياسية _ جامعة بغداد (سابقاً)

الملخص

الفساد بأشكاله المختلفة أحد الامراض والعلل التي تعاني منها النظم السياسية المعاصرة المتقدمة والمختلفة الديمقراطية وغير الديمقراطية والتي تؤشر على اساسات ووظائف تلك النظم وطبيعة شرعيتها ومشروعيتها ومدى استجابتها للتحديات المصاحبة للفساد .

والعراق واحد من الدول التي تعاني من الفساد الذي يؤثر سلبا على وظائف المؤسسات السياسية العراقية الى جانب التأثيرات السلبية على القيم الديمقراطية التي تمثل جوهر العمل الديمقراطي .

وبالرغم من جهود الحكومات العراقية المتعاقبة منذ ٢٠٠٣ لمواجهة ومكافحة الفساد الا انها لم تستطع ان تقضي عليه، اذ مازال يمثل تحديا وتهديدا خطيرا فالفساد بأشكاله المختلفة وبالأخص الفساد السياسي يؤثر على شرعية ومشروعية السلطة وطبيعة المشاركة الشعبية ومن ثم انعدام الثقة بمؤسسات الحكومة بعد اخفاق الأداء الحكومي ناهيك عن تعطيل التنمية والتنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية

الفساد ، الفساد الإداري والمالي، الفساد السياسي القيم الديمقراطية، شرعية السلطة، العدالة الاجتماعية، الإنجاز .

The Impact of Corruption on Democratic Values in Iraq

Prof. Dr. Abd Aljabbar Ahmed Abdullah

Abstract

The Corruption, in different types, one of The disease, which The modern political systems suffering from it. The corruption negative influence is upon The Basic functions of These Systems, its nature of legitimacy and Legality and How They Response to The challenges resultant from Corruption.

Iraq is one of the state whom suffering from Corruption, and still Represent real hallenges to Iraqi Institution and democratic values.

The corruption, especially the Politicall one، have many negative influece upon the legitimacy of the authority, The nature of popular Participation, and mistrust toward governmental instiution ، beside The undermine , The Performance of The government preventing the development, violiation The Human Rights and freedom.

Keywords

The corruption , The financial and administrative corruption , The political corruption, The democratic values , authority legitimacy , The Social Justice , achievement.

المقدمة

الفساد، بأشكاله المختلفة، أحد الأمراض والعلل التي تعاني منها النظم السياسية المعاصرة، والتي تؤثر سلبيا على أساس عمل ووظائف تلك النظم وطبيعة شرعيتها ومشروعيتها ومدى استجابتها للتحديات المصاحبة للفساد وقدرتها على البقاء والاستمرارية ودوام استمرار وظائفها المؤسساتية والقانونية والدستورية.

والعراق واحد من الدول التي تعاني من الفساد وبكل أشكاله ومظاهره، وبالرغم من تعاقب مشاريع وبرامج الحكومات العراقية من عام ٢٠٠٣ وتنوع الادوات والأجندة والهيئات التي واجهت الفساد الا ان الفساد كان وما زال أحد التحديات الخطيرة التي تواجه العراق وتؤثر سلباً ليس على مؤسسات الدولة والسلطة والحكومة فحسب بل على القيم الجوهرية للديمقراطية وحقوق الانسان وحرياته.

نحاول في هذا البحث تسليط الضوء على أثر الفساد على القيم الديمقراطية في العراق لما نعتقده من أهمية الخيار الديمقراطي وما تحمله هذه القيم وتتضمنه من العديد العناصر والمبادئ الأصيلة والأساسية لأي نظام سياسي وديمقراطي.

فالفساد، بأشكاله المختلفة، له آثار سلبية سواء كانت إدارية أو مالية، قانونية أو اقتصادية أو سياسية ومنها القيم الجوهرية للديمقراطية.

فالتأثيرات السلبية للفساد على هذه القيم من شأنه إضعاف مسارات التحول الديمقراطي وعرقلته الى جانب منع التوجه نحو التماسك الديمقراطي والذي هو الأهم، ناهيك عن ضرب اساسات الدولة وهيبتها ومكانتها وتهديم أركان مبدأ سيادة القانون وانتهاك حقوق وحريات المواطن العراقي ومنها حقه في التنمية المستدامة.

مشكلة البحث

للفساد مظاهر متعددة ولكن الأخطر هو الفساد السياسي وآثاره السلبية على القيم الديمقراطية المتمثلة بالمساواة والمشاركة والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان وحرياته الى جانب اسس الشرعية والمشروعية وتأكيد مبدأ سيادة سلطة الشعب .

أهمية البحث

تتمثل الأهمية في تسليط الضوء على علاقة الفساد ومظاهره وبالأخص الفساد السياسي بالقيم الديمقراطية في العراق وذلك استناداً الى ان أساس الحياة السياسية في العراق منذ ٢٠٠٣ هو اعتماد الخيار الديمقراطي وما تعنيه من التعددية السياسية والحزبية ومرتكزات الثقافة السياسية والقيم الديمقراطية .

فرضية البحث

ان القيم الديمقراطية في العراق تواجه تحديات خطيرة منها بمظاهره المتعددة وبالأخص مظهر الفساد السياسي الذي لا يقل خطورة عن الإرهاب، وأن غياب القيم الديمقراطية لا يعني سوى غياب المحاسبة والمساءلة والشفافية ومن ثم سيادة وسيطرة الفساد على حساب سيادة القانون والدولة وفعالية النظام السياسي والأجهزة الحكومية .

هيكلية البحث

تضمن البحث أربعة مفاصل أساسية الى جانب المقدمة والخاتمة والاستنتاجات والتوصيات:

اولاً . تم التطرق للإطار المفاهيمي للفساد السياسي والأنواع والأسباب .

ثانياً . تم التطرق لمفهوم القيم الديمقراطية والأهمية .

ثالثاً . تم مناقشة أثر الفساد على النظام السياسي، الديمقراطي

رابعاً . خصص لمعالجة أثر الفساد على القيم الديمقراطية في العراق .

وبعد ذلك توّج البحث بالخاتمة والاستنتاجات الى جانب بعض التوصيات .

الإطار المفاهيمي

الفساد السياسي المفهوم والأسباب والانواع

لا يوجد تعريف واحد للفساد منسجم ومعترف به على المستوى الدولي، واللافت أن اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٣ نفسها لا تقدم تعريفاً للفساد بالرغم من أن غرض هذه الاتفاقية هو تحديداً ترويج وتدعيم التدابير الرامية الى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجح وترويج التعاون الدولي ودعمه في مجال منع ومكافحة الفساد وثمة نهج دارج لمفهوم الفساد يرد في التعريف الذي تقترحه منظمة الشفافية الدولية والذي هو سوء استعمال المرء للسلطة التي أؤتمن عليها لتحقيق مكاسب خاصة. [١]

ويبدو أن الامم المتحدة: لا تريد ان تضع تعريفا محدداً للفساد ومن ثم قد يكون هذا التعريف والتحديد حاجزاً أو مانعاً مستقبلياً لشمول حالات وانواع ومظاهر الفساد المحتملة كما أن طبيعة الفساد الزئبقية والمعقدة والمتشابكة تجعل من الصعوبة بمكان تقديم التعريف الجامع المانع له.

ومع إقرارنا بعدم وجود التعريف الشامل والكامل، الا ان ذلك لا يمنعنا من تقديم عدد من التعريفات للفساد ٠

فالأمم المتحدة عرفته بأنه: استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة وتغليب مصلحة صاحب القرار على حساب مصالح الآخرين [٢].

اما صموئيل هميتفتون فيعرفه بأنه: الكسب غير المشروع في اثناء العمل السياسي [٣].

أو هو لدى الباحثين بـ / تلك الاعمال التي يمارسها افراد ومن خارج الجهاز الحكومي تعود بالفائدة على الموظف العام فتسمح لهم بالتهرب من القوانين والسياسات سواء باستخدام قوانين جديدة او بإلغاء قوانين قائمة تمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية [٤] أو هو مجمل الانحرافات المالية ومخالفات للقواعد والاحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة [٥] الانحراف في سلوك القائمين به ممن يشغلون مناصب قيادية بغية تحقيق مصالح ذاتية [٦].

والفساد الاداري هو استخدام الموظف أو المسؤول لوظيفته أو سلطته خلافاً للأغراض القانونية المقررة لتحقيق منافع شخصيه غير مشروعة [٧] في حين ان الفساد المالي هو (هدر المال العام وضياعه واستغلاله في منافع شخصية أو حزبية أو قومية) [٨] .

والملاحظ ان قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ لم يورد تعريفاً للفساد، بل تمت الاشارة الى ذكر الجرائم والحالات التي تعد من قبل الفساد والتي تدخل ضمن اختصاص هيئة النزاهة وكذلك الحال بالنسبة لقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٧٩ لسنه ٢٠١٥ فانه لم يورد تعريفاً للفساد [٩] .

ونفد قضية الفساد حسب قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ السنة ٢٠١١ هي (دعوى جزائية يجري التحقيق فيها بشأن جريمة من الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة) [١٠] .

وعلى العموم فان التعريفات اعلاه تباينت ما بين صبغة ادارية او مالية او صبغة عامة تحت مفردة اساءة استخدام السلطة وهي (حالات الفساد) سواء كانت إدارية او مالية او قانونية ، انما ترتبط بالبيئة السياسية والمناخ السياسي العام وأحد اسبابها الرئيسية هو طبيعة النظام السياسي والقواعد المعمول بها ولذلك فان الاهم هو الفساد السياسي الذي يمكن تعريفه بـ (السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام في سبيل تحقيق مصلحة خاصة وذلك من أجل استخدام اجراءات والالتجاء لتعاملات تخالف الشرعية القانونية السائدة) [١١] .

أو هو اساءة استخدام السلطة العامة (الحكومة) من قبل النخبة الحاكمة لأهداف غير مشروعة (كالرشوة، الابتزاز، المحسوبية، الاختلاس) ويمارس هذا النوع من الفساد من قبل الزعماء السياسيين اي من هم على قمة الهرم السياسي والتي تتمتع بسلطات واسعة لا سيما في صياغة القوانين وتشريعاتها وتطبيقاتها) [١٢] .

الأسباب الأساسية للفساد

لظاهرة وجائحة الفساد اسباب عديدة الا اننا سنركز على الاسباب السياسية التي هي محور اهتمامنا في هذا البحث.

وفي هذا الإطار هناك من يرى بان الاسباب السياسية هي أهم اسباب الفساد الإداري والمالي وأخطرها ومسوغاً ذلك بإن فساد النخبة السياسية مدعاة الى تسرب الفساد للمستويات الدنيا واستشرائه لما يملكه السياسيون من نفوذ قوي وصلاحيات واسعة تضع بين أيديهم ثروات كبيرة من المال العام في حال استغلالها بشكل فاسد ولما يتوفر لهم من حماية وحصانة من المساءلة والمحاسبة (١٣).

ويدخل ضمن ذلك تعيين القياديين الإداريين في المواقع المهمة بناء على الانتماء السياسي والتنظيمي وليس الكفاءة الإدارية او تطبيق مبدأ وضع الانسان المناسب في المكان غير المناسب (١٤).

وهناك من يعتقد بان فساد النظام السياسي والنخبة الحاكمة هي من الاسباب السياسية المهمة للفساد ذلك بسبب طبيعة المصالح الاجتماعية والاقتصادية التي يمثلها النظام السياسي ونوع السياسات التي يطرحها والطبقات المستفيدة منها التي تؤثر في النخبة الحاكمة وأصولها الاجتماعية من ناحية وعلى الموظفين ونظرهم الى المال العام ومقدار ارتباطهم بالمؤسسات وأهداف النظام من ناحية أخرى (١٥).

في حين ركز آخرون على ان هناك علاقة بين الفساد وفساد الحكم حيث إن الحكم الصالح يكون عدواً للفساد بكل أنواعه، والتأكيد ايضا على علاقة الفساء بشرعية الحكم الموجود ونماذج القوى السياسية ودور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد (١٦).

وبعض آخر حدد الاسباب بما يأتي: (١٧)

١. الارادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد.

٢. غياب الارادة السياسية المؤدية لغياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية.

٣. غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف.

٤. تعطل آليات الرقابة في الدولة.

وفي الاخير هناك من حدد الاسباب بما يأتي: [١٨]

١. عدم الفصل الواضح بين جهة تنفيذ القانون عن جهة صنع القانون أو السياسة العامة.

٢. عدم الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصالح العامة.

٣. سيادة علاقة السيد – المسود وأثرها في المناصب.

٤. انخفاض معايير الاداء والمقدرة.

٥. تسييس القضاء او لإرادة الحاكم او توجهاته واخضاع السلطة القضائية للسلطة التنفيذية التي تكون لها قوة القانون نفسه.

مستويات الفساد وأنواعه

يصنف بعض الباحثين ثلاثة انماط للفساد وهي: [١٩]

١. فساد الابتزاز: ويشمل الحالات التي يضطر فيها الشخص لدفع الرشوة ليكسب او يحمي حقوقه أو احتياجاته الاساسية.

٢. فساد الاحتواء: والذي يبدو في التأثير على القرار في صالح معين لشخص أو حزب أو طائفة أو أي صعيد من الأصعدة.

٣. فساد المحاباة: وهي المعاملة المفضلة للأقارب والصحب في المناصب والامتيازات بما فيها التنظيم المؤسسي على أساس المحسوبيات، والى جانب العديد من التصنيفات للفساد [٢٠] فان التصنيف الأيسر هو تقسيم الفساد الى الفساد الكبير والصغير [٢١] والفساد الكبير هو الذي ينتشر في اعلى دوائر السلطة السياسية.

حيث يقوم القابضون على القرار السياسي باستعمال سلطتهم ونفوذهم لتوطيد مكانتهم وتعزيز ثروتهم بتفصيل السياسات والاولويات والتشريعات على مقاسهم ومصلحتهم وهو أخطر انواع الفساد واكثرها تعقيدا وأثراً على المجتمعات والدول واكثرها صعوبة في المعالجة، ولكن عملياته أقل عدداً من الفساد الصغير او الاداري فهي عمليات قليلة لكنها أكثر اثراً وأعظم تأثيراً.

اما الفساد الصغير فهو الذي ينتهك القواعد القانونية ويؤدي الى التطبيق المتحيز لهذه القواعد وهو أكثر انواع الفساد وضوحًا وأهم الاثار المباشرة لهذا النوع من الفساد وهي عدم تطبيق التشريعات والسياسات العامة بشكل عادل .

وفي العراق غالباً ما يشير الى الفساد الكبير بوصفه الأهم والأخطر والذي تمثل تحدياً سياسياً واقتصاديا وأمنياً للدولة العراقية .

وفي الواقع ان الفساد هو الفساد سواء كان صغيرا ام كبيرا ، اداريا كان ام مالياً ، تحايلاًام ابتزازا ، رشُوةً كان ام نهبًا وتهريباً للمال العام، ولكن لأهمية الفساد وتأثيراته السياسية الخطيرة يمكن عدّ الفساد الكبير بانه الفساد السياسي والذي هو أخطر انواع الفساد . ويقصد بالفساء السياسي (اساءة استخدام سلطة مؤسسة من قبل مسؤولين من اجل مكاسب خاصة بهدف زياده السلطة والثروة ولا يشترط ان يشمل تبادلا للمال فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ او منح شيء او تفضيل شيء معين) (٢٢)
ومن صور الفساد السياسي ما يأتي: (٢٣)

١ . فساد القمة ويعد هذا النوع من الفساد أخطر انواعه ويرجع سبب ذلك الى ارتباطه بالهرم السياسي الاعلى في الدولة لغياب وجود الرقابة على من يترأس قمة الهرم او يكون هو ذاته مالكاً للسلطة او يكون هو المراقب على من دونه .

٢ . فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

٣ . فساد الانتخاب عبر شراء أصوات الناخبين وتمويل الدعايات الانتخابية من قبل الاحزاب السياسية بأموال غير مشروعة أو تزوير الانتخابات .

٤ . المحسوبية والعلاقات والمحاباة في تنصيب بعض العناصر والاشخاص في أماكن ووظائف ليسوا اهلا لها .

اما مظاهر الفساد السياسي فتكون هي فقدان الديمقراطية وفقدان المشاركة وفساد الحكم والمحاصصة الطائفية والحزبية .

وما يعطي الفساد السياسي الأهمية الأكبر والأخطر هو مكانة السياسة والسلطة السياسية في العالم الثالث و منها الدول العربية والعراق ، إذ إن للسياسة مكانة واضحة وبالغة وتتجسد بمقدرات السلطة والمنصب والعقود سواء كان في إطار السلطة التنفيذية أو التشريعية وسواء كان على مستوى المناصب والمراكز الاتحادية او المحلية (المحافظات) او الأقاليم كما تجدر الاشارة الى ان كل النظم السياسية في العالم تتعرض لظاهرة الفساد لكنها تتباين من حيث الحجم والطبيعة والاثار ، كما ان الفساد هو أكثر حدة في عالمنا العربي منه في العالم المتقدم كما انه اكثر وضوحاً في النظم السياسية الديمقراطية منه في النظم الاستبدادية ، وذلك بسبب مناخ التعددية السياسية والحزبية والإعلامية التي تتيح الكشف عنه .

القيم الديمقراطية: المفهوم والاهمية

الديمقراطية ليست نظاماً سياسيا فحسب بل هي قيم اجتماعية وأخلاقية وسلوكية (٢٤) كما انها لا تقوم فقط على قوانين بل كذلك وعلى الأخص على ثقافة سياسية، والثقافة الديمقراطية هي في منطلقها الأول ثقافة مساواة. (٢٥).

وحتى تستطيع ان تحدد أثر الفساد على القيم الديمقراطية فان الحال يشترط ان تحدد ما القيم الديمقراطية؟

القيم الديمقراطية هي جوهر اساس في القيم السياسية، وتعرف (القيم السياسية) بـ (مجموعة الافكار والمواقف والعادات والتوجهات التي تحدد سلوك

الافراد والجماعة اتجاه المجتمع والسلطة السياسية واتجاه القضايا العامة بوصفها هي التي تحدد طبيعة النظام السياسي والعلاقة بين الحاكم والمحكوم (٢٦).

أما القيم الديمقراطية فهي نظام من المعتقدات والاجراءات التي تعطي لكل شخص الحق في التصويت وتقوم على أساس ممارسة المساواة في الفرص والحقوق والواجبات (٢٧) أو هي المعتقدات الأساسية والافكار والصفات والمبادئ الدستورية التي تكون ضرورة في مجتمع ديمقراطي وتعمل على توحيد افراد المجتمع وتتم التعبير عنها في الدستور والقوانين والوثائق المهمة في الدولة (٢٨).

وأهمية هذه القيم الديمقراطية تكمن في انها جزء من كل مركب هو الثقافة العامة للمجتمع وهي جانب من جوانب النظام السياسي وتتداخل مع الجوانب الأخرى للنظام سواء للجوانب الرسمية او غير الرسمية ومن خلالها يشكل الوعي السياسي الديمقراطي والذي يؤسس الضوابط الحاكمة والقائمة على السمات والمبادئ الديمقراطية لعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم (٢٩).

واستناداً الى ذلك فانه لا يمكن ان نفصل الفساد عن تدني أو غياب قيم الديمقراطية والثقافة والنزاهة والمساءلة وكلها أساسية لضمان دولة القانون (٣٠).

ولذلك، وحسب قول البعض فان العلاقة بين الديمقراطية والفساء هي علاقة تناحرية اي ما دام أن الديمقراطية تنطوي على منظومة قيمية جمعية لابد ان تكون العلاقة بينها وبين الفساد عكسية منطقيًا،

كلما اتسعت مساحة الديمقراطية أنحسرت مساحة الفساد [٣١]، وجوهر الديمقراطية كنظام ديمقراطي يتمثل بما يأتي: [٣٢]

١. التداول السلمي للسلطة.
٢. وجود احزاب سياسية أو تنظيمات أو هيئات او ذات اية تسمية اخرى تعبر عن راي الشعب وطموحاته.
٣. وجود انتخابات حرة ونزيهة وعادلة في مدد منتظمة.
٤. احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية.
٥. وجود شرط الوحدة الوطنية.
٦. سلطة قضائية مستقلة تطبق القانون على نحو محايد.
٧. المساواة القانونية، لكل المواطنين في ظل حكم القانون.
٨. حرية الأقليات الأثنية والدينية والعرقية.
٩. الاستعلام المؤسساتي عن سلطة المسؤولين وتعددية حقيقية في مصادر المعلومات وأشكال المنظمات المستقلة عن الدولة.
١٠. السيطرة على الآلة العسكرية وأمن الدولة من قبل مدنيين.

وفي إطار بحثنا فان هناك من ركز على مجموعة أبعاد سياسية في سبيل قيام نظام ديمقراطي منها (وهي الأساس) البعد القيمي التي تعني القيم السائدة التي يتبناها المجتمع ويؤمن بها وتحدد في ثلاث مجموعات الاولى تخص قيمة الحرية والمساواة والثانية هي التي تسود السياسة وتتمثل في قيم الاعتدال والحنكة والحصانة والقبول بالحلول الوسطى ونقد الآراء والثالثة هي القيم الاساسية للأفراد: مثل الوعي والتوجهات والنزعات الاساسية التي تسود في علاقات الاسرة والمؤسسات التعليمية والدينية [٣٣].

أثر الفساد على النظام السياسي الديمقراطي

أشار كثير من الباحثين الى آثار الفساد على النظام السياسي والحكومة والدولة بعامة والتي يمكن من خلالها تحديد أثر الفساد على القيم الجوهرية للنظام السياسي الديمقراطي وقد ذهب بعضهم الى تحديد آثار الفساد بما يأتي: (٣٤)

١. تشويه دور الحكومة في العدالة والمساواة وتوزيع الحقوق والمكتسبات بين المواطنين.
٢. خلق شعور لدى الفئات المظلومة من المجتمع بالإحباط وضعف الولاء للوطن مما يسبب تفويض للشرعية السائدة للدولة.
٣. إضعاف الاستقرار السياسي.
٤. الانكشاف امام القوى الخارجية.

في حين حدد بعض آخر الآثار بما يأتي: (٣٥)

١. القضاء على هيبة الدولة.
٢. ازدياد وتنامي ظاهرة العنف.
٣. عدم الاستقرار المؤسساتي.
٤. إشاعة روح اليأس لدى أبناء المجتمع.

في حين ذهب بعضهم الاخر الى وجود علاقة واضحة بين الفساد والفقر، وان الفساد من عوامل زيادة الفقر أو في الأقل يساهم في إضعاف مشاريع محاربة الفقر (٣٦).

بينما حددت موسوعة حقوق الانسان بالآثار بما يأتي:

١. زيادة الأعباء الاقتصادية للسكان.
٢. الإهمال في كل مظاهر الإدارة وبشكل خاص ماله علاقة بالثروة العامة.
٣. نقص عام في الاحترام للسلطة القائمة في كل ما يتعلق باحترام القوانين.
٤. يخرق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.
٥. يلغّم الديمقراطية ويضعف سيادة القانون.
٦. يؤخر التنمية ويحرم المجتمعات الإنسانية منها.

وفي اتجاه اخر وفي إطار التركيز على الدلالات السياسية والاجتماعية والقانونية للفساد فان بعضهم يركز على الدلالات السياسية للفساد والاثار التي يمكن ان يتركها وهي: (٣٧)

١. احتمال نشوء تحالف قوى سياسية وهو تحالف غامض وخيمة العواقب يفتقد للمشروعية الاخلاقية ويكرس لخدمة افراد او جماعات لها مصالح ضيقة بمعزل تماماً عن المصلحة العامة للدولة والمجتمع.
٢. استشراء الفساد وتحالفاته السياسية او الحزبية يمهد في الغالب ويواكب انشطة اجرامية أخرى تقوم بالتخديم على هذا الفساد. وفي ظل هكذا مناخ يصعب تصور كيفية كفالة وتعزيز حقوق المواطنة الأساسية مثل المساواة وتكافؤ الفرص بل وكيفية ضمان الاستقرار تقوم السياسي للدولة.
٣. توظيف العوائد المالية الهائلة من الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية او البرلمانية او حتى المحلية.
٤. انتهاكات لمبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون وإفساد القيم الأخلاقية والاجتماعية والثقافية السائدة.

ويحدد بعضهم النتائج المتوقعة للفساد السياسي والتي هي: (٣٨)

١. انحراف المؤسسات السياسية عن تحقيق اهدافها، إذ يسهم الفساد في تقويض استقلال وتماسك المؤسسات السياسة.
٢. اختلال النظام الديمقراطي، إذ يخلق الفساد ضرراً كبيراً بجوهر الديمقراطية ويعمل على تآكل جدارها الشرعي.
٣. التأثير على حقوق الانسان الأساسية.
٤. التأثير على العملية السياسية.

وبالمقابل هناك من ركز على الآثار الاجتماعية للفساد إذ يرى بأن الفساد يقوم بأحداث تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية الامر الذي يولد التفاوت الاجتماعي ويزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي وتعرض شرعية النظام السياسي للانهيار (٣٩)، وفي نفس الاتجاه يرى بعضهم ان العوائد المالية الكبيرة للفساد تكشف عن حراك اجتماعي مصطنع تقوده طبقة طفيلية ضئيلة على حساب الطبقة الوسطى وتراجع دورها بالضرورة على حساب الطبقات الفقيرة من المجتمع ويزداد هذا

الوضع سوءاً يفعل ظاهرة غسل الاموال المحصلة عن نشاط الفساد واعادة تدويرها ليتم ضخها من جديد في صور أموال مشروعة في ظاهره (٤٠)، وهنا ستكون التنمية هي الضحية إذ يرى البعض ان الفساد يسهم بتحويل الموارد من الفقراء الى الاغنياء ويؤجج الصراع ويهدد الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي ناهيك عن تحول الفساد الى بوابة لتسلل الموظفين غير الأكفاء الى المواقع الادارية العليا الأمر الذي يضعف من عملية الاداء المؤسسي ويشكل عقبة في اداء طريق التنمية ومسيرة التقدم والتطور (٤١).

ان أثر الفساد لا ينحصر في النتائج اعلاه فحسب، بل ويؤثر على الحكم الصالح (الرشيد) وحقوق الانسان الاساسية فعلى صعيد الحكم الصالح والذي يعرف (بالطريق الخاص بإدارة وممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والادارية قصد تسيير أحسن للشؤون العمومية) (٤٢).

فان الفساد ومحاربته يدخل في إطار مظاهر ومعايير ومقومات الحكم الصالح (الرشيد).

فالفساد يؤدي الى تقويض الحكم الرشيد وتشوه السياسة العامة للدولة وتردي الخدمات الحكومية والبنى التحتية وضعف الانفاق على الخدمات الاساسية مثل الصحة، التعليم، ويؤدي الى سوء توزيع موارد الدولة البشرية والاقتصادية، كما يشكل عائقاً امام الاستثمار الأجنبي الأمر الذي ينتج عنه تقويض الثقة الجماهيرية في مؤسسات الدولة (٤٣).

أما من حيث المعايير فان واحداً من معايير الحكم الرشيد السيطرة على الفساد والذي يعني قدرة الجهاز الحكومي على تتبع منابع الفساد والحد من آثاره وانتشاره في المجتمع خاصة على مستوى المؤسسات العمومية، والمستويات العليا للدولة وتشمل الفساد المالي والسياسي والتشريعي والقضائي والاداري (٤٤)، ومحاربة الفساد والسيطرة عليه هي أيضا إحدى مقوّمات ومرتكزات الحكم الرشيد (٤٥)، وللتأكيد على العلاقة الواضحة بين الفساد والحكم، فقد أكد برنامج الامم المتحدة (UNDP) ان اسباب الفساد مبدئياً هي قضية الحكم فهو فشل المؤسسات ونقص الأهلية في ادارة المجتمع من خلال الاطار الاجتماعي والقضائي والسياسي والاقتصادي، وان الفساد السياسي اهم انواع الفساد، فالعمل الاداري ضمن البيئة السياسية والعاملون في مجال الادارة مقيدون برقابة تشريعية وقضائية وادارية وغياب هذه الرقابة وفساد السياسة يسهل الانحراف في سلوك العاملين ويزيد من خرق

القوانين ويوفر فرصة الافلات من العقاب [٤٦] ، ولذلك سيكون ضعف اداء المؤسسات الحكومية هو من أهم عوامل الفساد . [٤٧] وحقوق الانسان هي الأخرى ستتأثر سلبيا بالفساد إذ يمكن اقامة صلة بين حقوق الانسان والفساد بطريقتين مختلفين هما : [٤٨]

١. يمكن ان يحدث انتهاك لحقوق الانسان بسبب فعل من افعال الفساد .
٢. يمكن ان يحدث انتهاك لحقوق الانسان بسبب من تدابير مكافحة الفساد .
٣. يؤثر الفساد في إطار الأثر السلبي الجماعي والاثر السلبي العام .

ففي الأثر السلبي الجماعي يمكن ان يؤدي الفساد الى استبعاد الفقراء من الحصول على السلع والخدمات التي توفرها الادارة او من إمكان اللجوء الى القضاء ، أما الاثر السلبي العام –اضافة لأثره على الافراد والجماعات– فان أثره على المجتمع بشكل عام، فالممارسات الفاسدة تصرف الاموال عن التنمية وهو ما يعني اعادة تخصيص الاموال من إمكان انفاذ حقوق الانسان بفعاليته [٤٩] .

رابعا أثر الفساد على الديمقراطية في العراق

أعلن رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني عند تكليفه بأن اولوية ولايته هي مكافحة الفساد ووصف الفساد بأنه تهديد خطير للدولة العراقية وأخطر من كل التهديدات التي مرت على العراق في المدة الماضية، وقد وصف الفساد بأنها جائحة الفساد وهي أكثر فتكا من جائحة كورونا وكانت هي السبب وراء العديد من المشاكل الاقتصادية وإضعاف هيبة الدولة وزيادة الفقر والبطالة وسوء الخدمات [٥٠] .

اما رئيس هيئة النزاهة القاضي حيدر حنون فقد أعلن بأن المعركة ضد الفساد بأنها أعقد من مكافحة الارهاب [٥١] أن التصريحين لكل من رئيس الوزراء ورئيس هيئة النزاهة يكشف لنا عن واقع الفساد وطبيعته في العراق وهذه التصريحات هي صورة عاكسة لما تحويه تقارير هيئة النزاهة من أرقام وأعداد مخيفة عن حجم ونوع الفساد في مؤسسات الدولة العراقية .

فعلى سبيل المثال أعلن رئيس هيئة النزاهة حسن الياسري في ٢٠ / ٨ / ٢٠١٥ من ان الهيئة تحقق في ١٣ ألف قضية فساد بينهم ١٣ وزيراً والعشرات من أصحاب الدرجات الخاصة [٥٢] ، وأعلن رئيس هيئة النزاهة علاء الساعدي في ١ / ٨ / ٢٠٢٢ عن إصدار أوامر قبض على ٣٩٦ مسؤولاً بينهم ٨ وزراء ومن بدرجتهم و٦٠ من أصحاب الدرجات الخاصة [٥٣] وفي ١١ / ٢ / ٢٠٢١ أعلنت هيئة النزاهة توجيه اتهامات بالفساد الى ٨ آلاف و ٨٩١ شخصاً منهم ٨٥٤ تم ادانتهم بأحكام قضائية مع الاشارة الى توجيه اتهامات الى ٦٣ وزيراً حاليا وسابقا في عام (٢٠٢٠) وتوجيه ٩٢ تهمة بالفساد الى ٦٣ وزيرا بينهم ١٤ أدينوا بالتهم الموجهة إليهم [٥٤] .

وفي ١٦ / ١١ / ٢٠٢٢ أعلن رئيس هيئة النزاهة الجديد تشكيل هيئة عليا للتحقيق في قضايا الفساد الكبرى (٥٥) ، مع الاشارة الى ان هذه ليست المرة الاولى التي يتم فيها تشكيل هيئة عليا لمكافحة الفساد وفي ١٠ / ٩ / ٢٠٢٠ كشفت اللجنة العراقية العليا لمكافحة الفساد عن ان حجم أموال الفساد المنهوبة والمهربة الى خارج البلاد منذ عام ٢٠٠٣ بلغ ٣٦٠ مليار دولار [٥٦] .

وعند تحليل هذه الاحصائيات لا بد من عدم إغفال ما يطلق عليه بالرقم الأسود الذي يقصد به الفارق بين عدد جرائم الفساد التي وقعت بالفعل وعدد جرائم الفساد التي تم اكتشافها [٥٧] وعدم إغفال دور المؤسسات والهيئات الرقابية والتدقيقية الأخرى مثل: ديوان الرقابة المالية وغيرها في مكافحتها للفساد .

والسؤال الذي يبرز هنا هو ما هي آثار الفساد على القيم الديمقراطية؟ وعند الاجابة سنكون ملتزمين بالإشارة للجوانب السياسية للفساد التي هي موضع الدراسة مع عدم التعرض للجوانب الاخرى التي هي موضع معالجة وتحليل العديد من الباحثين في مكان آخر .

من المعلوم ان العملية السياسية في عراقنا اليوم ترتبط بأساسات وبداية التحول الديمقراطي الذي حصل في نسيان ٢٠٠٣ ، وان الخيار الديمقراطي يرتكز على التعددية السياسية والحزبية وتوفير واحترام الحقوق بكافة اشكالها الى جانب الحريات العامة الى جانب الإطار القانوني والدستوري كأساس للحكم والإدارة في العراق، وقد تمثل هذا الاطار بالدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ والذي نظم اساس الحياه السياسية وطبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين والتداول السلمي للسلطة عبر بوابة الانتخابات الحرة واعتماد مبدأ ان اساس السلطة الديمقراطية في العراق هو الشعب .

ومن المؤكد ان كل نظام سياسي في دول العالم يواجه العديد من التحديات والتهديدات ومنها النظام السياسي الديمقراطي في العراق . وان كل تحدي او تهديد يحتاج لوجود استجابة عالية في مؤسسات الحكومة والدولة لمواجهتها وتقديم الحلول الناجحة والتي لا تضمن استمرار عمل مؤسسات النظام السياسي فحسب بل واستمراره وبما يضمن إستمرار الدعم الشعبي له، وذلك لن يتحقق من دون اعتماد الوسائل والاساليب المرتبطة بمبدأ سيادة القانون والعدالة والمساواة واحترام الحقوق والحريات العامة، وكل ذلك في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي الأمني اللازم لأي عملية لتطور او تقدم وفي إطار عملية التنمية .

وهنا نجد ان العراق استطاع ان يواجه تحديات وتهديدات الارهاب بكل مظاهره وأشكاله ونجح في هذه المواجهة، الا انه لم يستطع حتى هذه الساعة من مواجهة اخطار الفساد ومظاهره وأشكاله المعقدة وامتلاك القدرة على استئصاله والقضاء عليه بشكل نهائي، ولعل تصريحات المسؤولين العراقيين عن ان معركة مكافحة الفساد هي اعقد من الارهاب تؤكد ذلك .

وإذا كان الفساد حاله حال الارهاب تمثيل ظاهرة عالمية عابرة للحدود وانه يمثل خطراً دائماً في معظم دول العالم وانه من الصعب على العراق ان يواجه الفساد بقدراته وقابلياته الحالية ومع وجود اكثر من تحدّ

وتهديد يواجهه العراق ومؤسساته هذا ما قد يطرحه البعض سعياً منهم لتخفيف الاعباء السياسية او الفكرية أو حتى الاعلامية عن كاهل أية حكومة تتولى مكافحة الفساد ومحاربته الا ان هذا ليس بالعذر المقبول، لان اي تراخٍ في موضوع مكافحة الفساد وتوظيف الآليات والاساليب والمعالجات والسياسات المناسبة لذلك لا يعني سوى مزيدا من الغوص في مستنقع الفساد كما ان الإرهاب والفساد او اي تحدّ آخر انما يهدف بالدرجة الأساس الخيار الديمقراطي العراقي الذي هو جوهر عمل النظام السياسي العراقي وان اي وهن او ضعف لهذا الخيار لا يعني سوى مزيدٍ من الانكشاف الداخلي امام مافيات الفساد والجريمة المنظمة بكل انواعها وكذلك الانكشاف الخارجي ازاء التدخلات الإقليمية وخاصة التي تملك تحالفات رسمية او غير رسمية مع مافيات الفساد .

أما عن ماهية الآثار التي يتركها الفساد على القيم الديمقراطية فيمكن تحديدها وكما يأتي:

١. إحفاف شرعية ومشروعية السلطة ، فالشرعية من اهم الركائز التي تساهم في الاستقرار السياسي والضمان الكامل لتحقيق التكامل الوطني ووجود مقبولية للنظام السياسي من طرف الشعب ويرتبط مفهوم الشرعية مع مفهوم القبول والموافقة ، اي رضا الشعب فضلاً عن ارتباطها بالقانون الذي يشكل عنصر حياتي لها كما هو متفق عليه حول الشرعية بشكل عام فهي تتمتع بقيمة سياسية مستندة على النظام القانوني [٥٨] وهنا نشير الى ان الميزتين الأساسيتين لنظام ديمقراطي هما الموافقة والحوار [٥٩] ، وأن طبيعة الموافقة والقبول ستضعف شيئًا فشيئًا مع استمرار الفساد وتأثيراته وتراخي او عجز اي حكومة في مكافحته وإنهائهِ .

٢. التأثير على طبيعة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، اساس اي قيمة ديمقراطية تتمثل في حق المشاركة السياسية في الحياة السياسية، ولذلك فان احدى التعريفات السائدة للديمقراطية حق الفرد والمجتمع معا في الحرية والمساواة والحق في المشاركة والحق في اختيار شكل النظام ورموزه والحق اجراء التعديل أو تغييره [٦٠] .

كما يلاحظ ان اتفاقية مكافحة الفساد ٢٠٣ تتضمن بعض التدابير الوقائية والتي تتشابه مع حقوق الانسان ومنها حرية التعبير عن الراي وحق الحصول على المعلومات وهذا يعني ان لمشاركة المجتمع دور مهم في

مكافحة الفساد عبر دور المساندة والدعم للحكومة الا ان العكس سيتحقق وتتضاءل نسب المشاركة الشعبية ليس في الانتخابات فحسب، بل في اي آليه من آليات دعم الحكومة في حال عدم رؤية اي خيارات واضحة وارادة قوية للحكومة في مكافحة الفساد لان المواطن سيشعر بالإحباط واليأس من عملية التغيير التي يرجوها عبر مشاركته في الانتخابات ولعل نسب المشاركة المخفضة في انتخابات العاشر من تشرين الاول ٢٠٢١ خير مثال على العزوف والانكفاء الجماهيري.

٣. انعدام الثقة في مؤسسات الحكومة وسياساتها.

اشار رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني الى سعي البرنامج الحكومي، لإعادة ثقة المواطن بالحكومة [٦١] ويشير هذا التصريح الى غياب الثقة أو ضعفها بين المواطن والحكومة واسباب انعدام الثقة متعددة منها اعتماد القيم السياسية والقوى السياسية العراقية سياسة المحاصصة السياسية والطائفية والعرقية والمذهبية التي تضرب أساسات المساواة والعدالة والكفاية وكذلك غياب الانجاز الخدمي في كافة المجالات وتدني مستويات المعيشة لكثير من العراقيين ونسب البطالة وخاصة بين الشباب الى جانب عدم التوازن في عمليه توزيع الدخل والثروات على العراقيين.

ولعل سيادة نمط الصراع بين القوى السياسية بدلا من التنافس وغياب الثقة المتبادلة بينهم يكون العامل الأكثر تأثيراً على المواطن العراقي وطبيعة ثقته بهذه القوى السياسية واطمئنانه على مستقبله ومستقبل عائلته.

والعمل السياسي الديمقراطي يفترض وجود ثقافه سياسية مشتركة والمستندة الى قيم الانجاز وتدور في الدولة مثلما ان المشاركة السياسية تعكس درجة الولاء التي يكنها المواطنين للمؤسسة السياسية وسوف تكون المعبر عن مقدار انسجام اهتمامات المواطن مع هذه المؤسسة [٦٢].

٤. يعمل الفساد على إعاقة تطبيق وتنفيذ معايير الحكم الصالح (الرشيد) [٦٣] فالمساءلة والمحاسبة والشفافية والعقالية وسيادة القانون . . . الخ هي من العناصر المهمة التي تدعم عمل النظام السياسي ومؤسساته وتعزيز فعاليته.

ولذلك يمكن القول إن من أسباب تفشي الفساد هو غياب المحاسبة التي هي ميزة أساسية للحكم الديمقراطي فالحكم الديمقراطي يشترط الشفافية وعرض الحقائق والمساءلة والمحاسبة بخلاف النظام غير الديمقراطي، وهنا ننوه الى أصل تعريف الفساد من قبل المنظمات الدولية والامم المتحدة التي تحدد معيار ووصف (اساءة استعمال السلطة ... الخ) والاساءة هنا في إطار الفساد تعني العمل ضد المصلحة العامة أو الصالح العام وهي تتزايد شيئًا فشيئًا مع غياب المساءلة والمحاسبة أو ضعفها .

٥. انتهاكات للحقوق المنصوص عليها في الدستور .

يمكن القول بانه كلما تعززت الديمقراطية واحترمت حقوق الانسان كلها أصبحت المؤسسات السياسية أكثر فعالية في المحاسبة واداء دورها وفي ظل غياب الديمقراطية واحترام حقوق الانسان يتلاشى هذا الدور تمامًا [٦٤] ومن يعطل هذا الدور انما هو الفساد السياسي .

والدستور العراقي النافذ لسنة (٢٠٠٥) تضمن العديد من المواد الخاصة بالحقوق والحريات بكافة اشكالها ، باستثناء بعض المسائل التي هي ايضا مهمة، وان معظم هذه الحقوق والحريات تكفلها الدولة . ولكن لما كانت الدولة العراقية هي دولة ريعية واقتصادها ريعي للقطاع الخاص الفعال في توفير فرص عمل حقيقية للعراقيين فانه من الطبيعي ان يتوجه المواطن العراقي الى مؤسسات الدولة الرسمية العامة بحثا عن فرص للعمل او كفالة وضمانه لحقوقه وخاصة الاقتصادية والاجتماعية .

والانتهاكات التي تحدث لحقوقه المواطن جراء تأثيرات الفساد تتعدد وتنوع فعلى سبيل المثال إذا كانت هناك عملية شراء للذمم للمواطنين اثناء الانتخابات فهذا يعني ضرب وهدم لحرية الاختيار والانتخاب الذي حظي به المواطن دستورياً .

وحين يرى المواطن، ولاسيما المختص، ان هناك جماعات طفيلية أصبحت تتصيد في المجتمع جراء الحراك الاجتماعي المشوه مقابل انكفاء اصحاب الخبرة والشهادة والكفاية وحصول سوء توزيع لعوائد النفط او هدر للمال العام أو نهبه وهو يقرأ الارقام الخيالية (مليارات الدولارات وليس حتى الملايين) مع غياب محاسبة قانونية – جزائية واضحة و ملموسة لكبار الفاسدين فانه سيؤدي من ان حقوقه المسطرة في النص الدستوري ما هي الا حبر على ورق وهكذا الحال بالنسبة لسائر الحقوق والمبادئ مثل المساواة والعدالة التي تغيب امام سيادة انماط المحسوبية والمنسوبية [٦٥] .

٦. إضعاف الاداء الحكومي، علاقة الفساد بقوة وحفف الحكومة علاقة تبادلية، فالفساد وهو نتاج الحكومات الضعيفة وهو في نفس الوقت سبب في اخفاق الحكومة.

وفي كلتا الحالتين فان ضعف الحكومة سيكون ليس على صعيد المحاسبة والمتابعة والمكافحة فحسب بل وطبيعة ادائها في تنفيذ البرنامج الحكومي.

وطبيعة تشكيل الحكومة إذا كان مبنيا على مبدا المحاصصة الحزبية المصحوب بترشيح شخصيات ليست كفؤة أو قادرة وسيادة رؤية مرجعية الحزب على اي برنامج حكومي فانه من الطبيعي أن يتعطل الاداء الحكومي في مفصل هنا او هناك والمتضرر الاول والأخير من هذا الضعف المتكرر هو المواطن العراقي ومدركاته عن اي حكومة منتخبة.

والمدركات هنا تخص توجهات وآراء ومواقف المواطن ازاء مجمل العملية الديمقراطية الانتخابية وعندها سيؤمن من ان مشاركته وتصويته في الانتخابات يؤدِ أو لن يؤدي لما يرجوه من اصلاحات سياسية – اجتماعية – اقتصادية وهكذا ستتغلب قيمة الفساد على قيمة الديمقراطية، لابل وعلى قيم الاخلاق كلها حين يصبح الفساد نمطا مقبولاً او مسكوتا عنه في المجتمع ويكون سلماً للصعود وتسلق المراتب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلى حساب المواطن والحق في التنمية.

٧. تعطيل أو منع الحق في التنمية والتنمية المستدامة.

والحق في التنمية هو حق كل انسان بوصفه الموضوع الأساس للتنمية في المشاركة النشطة والاسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يمكن فيها أن تحترم كافة حقوق الانسان وان يتمتع بهذه التنمية، وهي عملية متكاملة ذات ابعاد متعددة تهدف الى تحقيق التحسين المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الاشخاص الذي يمكن عن طريقها اعمال حقوق الانسان وحرياته الاساسية [٦٧].

وبالرغم من مجهودات الحكومات العراقية المتعاقبة بالاهتمام بالشرائح والطبقات الفقيرة الا ان هنده المجهودات مازالت محدودة امام عملية الفساد بكل أشكاله، وان دورة حياة الفساد ما زالت تعيق التنمية والنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي من خلال زيادة كلف المشاركة وفرض ضريبة على رجال الاعمال الحرة اثناء حصولهم على الرخص والاجازات والتي لا يمكن الحصول عليها من دون دفع بعض الرشاوى هذا

الى جانب إصفاف جودة البنى التحتية العامة وتحقيق صفرية الدخل من خلال تحايل بعض رجال الاعمال مع المسؤولين ورشيهم (٦٨) والواضح ان الفساد تجاوز اليوم مفهوم الجريمة ليصبح ظاهرة وخيمة العواقب ذات آثار من جراء تهدد الكثير من البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع .

٨. ان الفساد السياسي بكل أنواعه وأشكاله يعمل على ضرب أساسات النظام الديمقراطي سواء كان ذلك الأساس يتعلق بالمؤسسات السياسية وادائها وكفايتها أو بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع، والفاسدون يؤمنون بان وجود نظام ديمقراطي فعال وثقافة ديمقراطية مشاركة ومساءلة ومحاسبة ستكون الجدار الصلب امام الفساد، فلابد من تهديم هدا الجدار لإدامة الفساد والذي ما عاد هو مشكله سياسية او اقتصادية او اخلاقية فحسب، بل مشكلة وظاهرة متعددة الأبعاد والمظاهر .

والديمقراطية (الناجعة وليست الصورية) تستطيع أن توفر منظومة سياسية متكاملة قادرة على إطباق الخناق على الفساد، فالديمقراطية كمنظومة تشمل توافر دستوراً تعاقدياً يتيح للشعب حق تفويض من ينوبه في انتقاء السياسات والتعبير عن تطلعاته، وتعددية سياسية تضمن قدراً من التنافس الحزبي على اساس البرامج، في إطار انتخابات حرة ونزيهة ودورية حيث تغير الدستور التعاقدي على تناوب الحكومات من قبل الاحزاب الحاصلة على اغلبية الاصوات ومن ثقه المواطنين فيما تمارس الأقلية في البرلمان دورها الرقابي والمحاسبي لأداء الحكومة وتراقب مدى تقيدها بالدستور في ظل نظام قضائي نزيه يحقق العدالة ويصون الحريات الأساسية والتي تكفل حرية التعبير والنشر والصحافة (٦٩) .

وطالما ان الفساد هو ظاهرة معقدة ومتشابكة ومتنوعة الابعاد والتأثيرات فإنه من الواجب على القوى السياسية والحزبية العراقية أن تعمل على توفير المستلزمات الأساسية لمواجهة هذا الفساد وأثاره سواء عن طريق سن القوانين الداعمة للإصلاح ومكافحة الفساد او عن طريق السياسات الحكومة والقرارات الهادفة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في توزيع الموارد والدخول وتوفير المناخات المناسبة لمشاركة المواطن العراقي ودعمه للحكومة في مكافحة الفساد وإتاحة القنوات الملائمة للوصول للمعلومات والحصول عليها لفضح الفاسدين وكشفهم وبما ينسجم مع الجوهر الحقيقي للديمقراطية في انها سلطة الشعب وتجسيد هذه السلطة لن يبقى محصوراً في اثناء الانتخابات فحسب، بل في تحقيق الاصلاح السياسي – الاقتصادي – الاجتماعي وتحقيق التنمية والتطور والتقدم .

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

١. إن الفساد، بأشكاله ومظاهره وأسبابه، ظاهرة عالمية وتعاني منها معظم الدول، مع تباين واختلاف طبيعته وآثاره ومعالجاته باختلاف النظم السياسية وطبيعة المؤسسات السياسية والحكومية من حيث القوة والضعف والارادة والرؤية في تقديم السياسات والعلاجات الناجحة.

٢. ان الفساد في العراق بوصفه جائحة يشكل أحد التحديات والتهديدات الخطيرة والمؤثرة الذي يحتاج الى تقديم اللقاحات والعلاجات الملائمة والسريعة وبما يواكب تمظهراته واشكاله المتعددة ولعل أخطرها مظهر الفساد السياسي.

٣. مع عدم إغفال الآثار السلبية للفساد الاداري والمالي في العراق والذي يعالج بشكل قانوني فان الفساد السياسي، وهو الأخطر، والذي يحتاج لمعالجات سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية . . لابل وحتى أمنية.

٤. ترجح خطورة الفساد السياسي الى ما يأتي:

أ. انه يستهدف أساسات الدولة وعناصر السلطة كالشرعية والمشروعية وسيادة القانون ويعمل على نخرها وتآكلها تدريجياً.

ب. انه يستهدف القيم الجوهرية للديمقراطية مثل: الحرية والعدالة والمساواة والمشاركة والحقوق المتاحة للمواطن واستبدالها بقيم بديلة مشوهة سياسيا واجتماعيا ولا تساعد في بناء الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ج. يضرب أدوات الحكومة وأجهزتها ويحولها الى أدوات مشلولة بدلاً من الفعالية ويعمل على تسخير الموارد البشرية والمادية والمالية للمصالح الضيقة بدلاً من المصالح العامة.

د. يقوم الفساد بقطع وتهديم جسور التواصل السياسية بين المواطن والسلطة والحكومة عبر تشويه مبدا المشاركة السياسية للمواطن في الحياة السياسية ومنها الانتخابات العامة والمحلية وهو بهذا يزيد من عملية تآكل وفقدان الشرعية التي هي عنصر أساس ومهم للعمل السياسي التي تحوي عنصري الانتخابات زائداً الإنجاز.

هـ. استبدال القيم الديمقراطية في الحكم وإحلال نمط حكم المال الفاسد (المنهوب والمهرب وغسيل الاموال) بدلا من حكم الشعب.

و. يقوم بتعزيز وتقوية الحراك الاجتماعي المشوه وايجاد انماط سلوكية وقيم بعيدة كل البعد عن القيم والسلوكيات السليمة فبدلاً من العصامية والمسلكية والتدرج الوظيفي والقانوني والاجتماعي يتم احلال مفاهيم التسلق والصعود السريع اجتماعيا ووظيفياً وطرد الكفاءات الوطنية والنظيفة واستبدالها بالفاسدة او المتواطئة على الفساد وهذا الحراك الاجتماعي المشوه سيوجد انقساما طبقيًا واضحاً ما بين الشرائح والطبقات الفقيرة الى جانب الطبقة المتوسطة من جهة وشريحة الاغنياء الجدد بسبب الفساد والتي ستترك اثاراً سلبية خطيرة في الجسد الاجتماعي العراقي وسلوكياته.

ز. إنه يفتح نافذة للعنف والتطرف واستهداف السلم الأهلي.

ح. إنه لا يحرم العراق من حقه في تحقيق التنمية لشعبه ومواطنه لهذا الجيل فحسب بل ويحرم الاجيال القادمة من إمكانية الاستفادة من الموارد والثروات وهذا يعني قتل الإمكانيات المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة.

٥. إن الفساد أخطر من الارهاب وأكثر تعقيدًا وهناك تلازم بين الظاهرتين في العراق فاستمرار الفساد بكل اشكاله لا يعني سوى اتاحة الفرص امام العمل الارهابي والذي لا يشترطان يرتبط بالعمل المسلح فحسب، وكذلك الحال فان عودة الارهاب ووجوده الدائم يخدم مافيات الفساد والجريمة المنظمة.

٦. إذا كان الارهاب يستهدف حياة الانسان بالرصاص فان الفساد يستهدف حياة الانسان بوسائل عديدة، بكرامته وحقوقه وعيشه الكريم ومشاركته السياسية وتنميته ولذلك لابد من اعتبار الفساد الكبير هو عملاً ارهابيا واضحاً.

٧. ان الفساد، وبالأخص السياسي، هو تهديد واضح ومعلوم للأمن الوطني العراقي والذي يحتاج للمعالجة الموضوعية والكفؤة لان الأمر لا يتعلق بنهب المال العام فحسب بل بتدمير القيم الاساسية في الدولة العراقية ومنها القيم الديمقراطية وثقة المواطن العراقي بمؤسسات الدولة وقد يكون من

السهولـــــة استعادة مال منهوب او مهرب الا انه من الصعوبة لمكان ما استعادة ثقة المواطن العراقي وهو الأهم.

٨. ضرورة تلازم العمل الرسمي وغير الرسمي (الشعبي) عند مكافحة الفساد فإلى جانب الاجراءات الحكومية المختلفة الان انها ستزداد قوة وفعالية إذا ما تم اشراك الجهد الشعبي والذي يتطلب فسح المجال أمام المواطن العراقي للحصول على المعلومة، علما بأنّ اتفاقية مكافحة الفساد للأمم المتحدة تتضمن بعض التدابير الوقائية مثل المساءلة والشفافية وإمكان الاطلاع على المعلومات العامة.

٩. ضرورة استعادة ثقة المواطن العراقي بمؤسسات الدولة والنظام السياسي والحكومة وأجهزتها والسبيل الواضح والناجح لاستعادة الثقة تقديم الخدمات وتحقيق الانجاز وكلما أسرعت الدولة والحكومة في ذلك أسرعت في القضاء على إمكان استمرار الفساد لمدة أطول.

التوصيات

١. ان عمليات واجراءات وسياسات استرداد المال العام المنهوب والمهرب عمل جيد وصحيح الا انه لا يكفي لاستعادة ثقة المواطن العراقي أو ادامتها، بل من المهم هو التركيز على الاجراءات التي تمنع عمليات النهب والتهريب المال العام وخصوصاً في إطار الفساد الكبير.

٢. من اللازم والوجوب إعتبار عمليات النهب المال العام وتهريبه، عملاً ارهابيًا وليس جنائياً فحسب وفساد عملية تهريب مليارات الدولارات لا يشابه تفاضي رشوة من موظف صغير.

٣. تعزيز عمل المؤسسات والاجندة الرقابية والتدقيقية مثل: ديوان الرقابة الماليـــة عبر طريقين، الاول ويتطلب اجراء تعديلات تشريعية على القانون المنظم لعمل الديوان ومنحه الصلاحيات الأوسع وبما يواكب عمليات النهب المال العام، والثاني يتطلب تعزيز الديوان بمزيد من الملاكات والخبراء لإدارة مقاليد عمل الديوان المستقبلي.

٤. ضرورة معالجة موضوع تعدد اجندة مكافحة الفساد على الرغم من أهمية عملها وإجراءاتها الا أن المصلحة العامة وتحقيق الفعالية الأكبر تتطلب جعلها مركزية الرؤية والمعالجة والإطار.

٥. ضرورة تشريع قانون مكافحة الفساد مع التركيز على ظاهرة الفساد الكبير وعمليات نهب المال العام، وجعل هذا القانون ركيزة اساسية لأي برنامج حكومي عراقي قادم ويتابع رئيس الوزراء وحكومته في مدى التزامهم به وعدّه جزءاً من مسؤولياته.

٦. تفعيل دور الادعـــاء العام ســـــواء تطلب هذا التفعيل تعديـــــلا تشريعياً – ام اية اجراءات أخرى.

الهوامش والمصادر

١. التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الانسان بشأن موضوع اثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الانسان، مجلس حقوق الانسان، الجمعية العامة، الأمم المتحدة A/HK 73/ 28/ 5، ٥ كانون الثاني ٢٠١٥.

٢. شايرا شاما، الفساد والحكم الرشيد، مكتب السياسات الانمائية، برنامج الأمم المتحدة، نيورك، ١٩٩٥، ص٨.

٣. صموئيل هنيتغتون، النظام السياسي في المجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو، دار الساقي، بيروت / ١٩٩٣، ص ٥٨.

٤. محمد فاضل نعمه، عبد الرضا حسن، الفساد الاداري والمالي في العراق وانعكاساته على الموازنة العامة، مجلة جامعة كربلاء، المجلد السابع / العدد الثاني، ٢٠٠٩، ص١٢٣.

٥. ياسر خالد بركات، الفساد الاداري مفهومه ومظاهره وأسبابه، مركز دراسات المتصل، ٢٠٠٥ – الانترنيت.

٦. د. غازي عبد العزيز وآخرون، دور ديوان الرقابة المالية في مكافحة الفساد الاداري والمالي بالتطبيق على ديوان الرقابة المالية في اقليم كوردستان (السليمانية) مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠١٤، ص٢٠٦.

٧. فواز خلف ظاهر، الفساد المالي والاداري وغياب ثقافة النزاهة، الأسباب وسبل المعالجة (دراسة قانونية)، مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٧، العدد ٢٦، ٢٠١٨، ص١١٦.

٨. المصدر نفسه، ص١١٧.

٩. قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١، المنشور بالوقائع العراقية بالعدد ٤٢١٧ في ١٤/ ١١/ ٢٠١١.

١٠. قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١.

١١. جلال عبد الله معوض، الفساد السياسي في الدول النامية، مجلة دراسات عربية العدد ٤، ١٩٨٧ بيروت، ص١٤.

١٢. بدريه صالح عبد الله، الفساد السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبل مكافحته، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١١، العدد الأول ص٤٥٦.
١٣. مهدي عطية، جاسم محمد حسن، استراتيجيات مكافحة الفساد الاداري والمالي ودورها في تعزيز الاداء المنظمي دراسة استطلاعية لآراء الأكاديميين والمسؤولين في مكتب المفتش العام، PDF، الانترنت، ص١٠٩.
١٤. المصدر نفسه.
١٥. محمد احمد رحيل، مظاهر الفساد المالي والاداري واثارها على المرفق العام (دراسة قانونية)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة ٣، المجلد ٣، العدد ٢٤ الجزء ١، ٢٠٠٩، ص١٩٦.
١٦. محمد فاضل نعمه، عبد الرضا حسن، الفساد الاداري والمالي في العراق وانعكاساته على الموازنة العامة، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.
١٧. عباس حميدي يحيى، إطار مفتوح للحد من الفساد المالي والاداري من قبل مؤسسات الرقابة المالية العليا، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد PDF الانترنت.
١٨. عبد الجبار احمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، مكتبة الطليعة العلمية ط١، الاردن، ٢٠١٣، ص٠٦٩
١٩. هيثم مناع، الامعان في حقوق الانسان، موسوعة عامة مختصرة، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع / ط١، دمشق، ٢٠٠٠، ص٣٧١.
٢٠. انظر: فواز خلف ظاهر، الفساد المالي والاداري وغياب الثقافة النزاهة، مصدر سبق ذكره. رحيم العكيلي واخرون مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ٢٠٢١، ص٣٥-٤٠.
٢١. رحيم العكيلي، الفساد وتعريفه، اسبابه واثاره ووسائل مكافحته، مجلة دراسات سياسية، العدد ٢٣، بغداد، ٢٠٠٩، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (امان) النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط٤، رام الله، ٢٠١٦، ص٣٣—ص٣٤.
٢٢. رحيم العكيلي واخرون، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد، مصدر. سبق ذكره، ص٤٠.
٢٣. المصدر نفسه.

24. samuel Hunting tong , Political order in changing Societies, yale unervisity, 1968, p.32

٢٥. جورج طرابيشي، في ثقافة الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٦٨، ص٤٠.

٢٦. فراس كوركيس، التعزيز المؤسسي للقيم الديمقراطية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص١٨.

٢٧. المصدر نفسه، ص٣٢.

٢٨. المصدر نفسه، ص٣٢.

٢٩. المصدر نفسه، ص٣٢.

٣٠. سليمان عبد المنعم، قراءة في ملف الفساد (السوس) الذي ينخر في عظام المؤسسات، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ٦٢ ابريل ٢٠١٦، ص١٠١.

٣١. ناصر الناصر، دور البرلمانات والبرلمانين في مكافحة الفساد، دمشق، ٢٠١٠، ص١٤٤.

٣٢. عبد الجبار احمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٢٥، لاري دايموند، روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١، بيروت، ٢٠١٤، ص٤٣.

٣٣. عبد المنعم سعيد، مدخل لدراسة قضية الديمقراطية في مصر، في د٠ على الدين هلال وقضايا تطور الديمقراطية في مصر، مكتبة نهضة الشرق القاهرة، ط١، ١٩٨٦، ص١٢.

٣٤. مهدي عطية، جاسم محمد حسن، استراتيجيات مكافحة الفساد الاداري والمالي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

٣٥. محمد فاضل نعمة عبد الرضا حسن، الفساد الاداري والمالي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

٣٦. حسن طبرة، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيئة النزاهة بغداد، العدد السادس، ص٢٥.

٣٧. سليمان عبد المنعم، قراءة في ملف الفساد، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

٣٨. أمين احمد محمد الفساد السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص١٢٢.

٣٩. محمد أحمد رحيل، الفساد المالي والاداري وأثارها على المرفق العام، دراسة قانونية مصدر سبق ذكره، ص٢٠٦.
٤٠. بدرية صباح عبد الله، الفساد السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبل مكافحته مصدر سبق ذكره، ص٤٠.
٤١. محمد احمد رحيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٦.
٤٢. حرز الله محمد، الانظمة السياسية العربية وإشكالية العجز التنظيمي، دراسة نقدية من منظور مقاربة الحكم الرشيد، مجلة لباب مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، العدد شباط ٢٠٢٢، ص٨٥.
٤٣. المصدر نفسه، ص١٠٠.
٤٤. المصدر نفسه.
٤٥. انظر نبيل دحماني، الديمقراطية كالية لتجسيد الحكم الرشيد في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق: قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري – عادل جار الله مغرب، الحكم الرشيد والتنمية البشرية المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية في البلاد العربية، ٢٠١٠–٢٠١١، – برلين ٢٠٢٠.
٤٦. عماد الدين اسماعيل، ظاهرة الفساد الاداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص٣٢.
٤٧. محمد فاضل نعمة، عبد الرضا حسن، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.
٤٨. التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الانسان بشأن موضوع اثار الفساد السلبية على الم التمتع بحقوق الانسان مصدر سبق ذكره.
٤٩. المصدر نفسه.
٥٠. كلمة السيد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في ٢٧ / ١٠ / ٢٠٢٢ ٠ الانترنت ٠
٥١. تصريح رئيس هيئة النزاهة الغاطي حيدر حنون في ٣ / ١ / ٢٠٢٣ – الانترنت.
٥٢. الانترنت.
٥٣. الانترنت.
٥٤. الانترنت.
٥٥. الانترنت.

٥٦. الانترنت.

٥٧. سليمان عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.

٥٨. فراس كوركيس، مصدر سبق ذكره ص٢٩١.

٥٩. دورتي بكلس، الديمقراطية، ترجمة زهدي جار الله، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص٢٩.

٦٠. عبد الرحمن منيف، الديمقراطية أولاً . الديمقراطية، أبدا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٩٢.

٦١. تصريح السيد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، الانترنت.

٦٢. عبد الجبار احمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨، ص١٧٦، يشير مفهوم الثقة الى الاستعداد والرغبة للاعتقاد بان مبادرات شخص او مؤسسة ما وسلوكها وما يترتب عليه ما تمثل الاجراءات المناسبة التي تتواصل على وفق سلوكيات داعمة وساندة بعضها للآخر.
انظر: عدنان ياسين مصطفى رأس المال الاجتماعي: الوجه الآخر للصمود المجتمعي (مقاربات نظرية وخيارات تنموية).

* حصاد البيان، مركز البيان للدراسات والتخطيط: العدد ١٥، كانون الثاني – شباط – اذار، ٢٠١٨، ص ٢١٠.

٦٣. انظر: زينب علي مظلوم، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد: دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٩، ص١٤٢، ص١٤٣.

٦٤. هيثم مناع، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

٦٥. ايمن احمد محمد، الفساد السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص١٦٦.

٦٦. المصدر نفسه، ص١٣١.

٦٧. هيثم مناع، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

٦٨. سليمان عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

٦٩. نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة ٢٠١٠ – ٢٠١١، ص٥٤.